الفصل الرابع

# حماس وفتح

obeikan.com

obeikan.com

1

## تجربة حماس بين المقاومة والسلطة

تجربة حماس في السلطة الوطنية التي استمرت قرابة عشرة أشهر من فبراير إلى نوفمبر ٢٠٠٦ تستحق دراسة متأنية من جميع الجوانب . ومن الواضح أن تخيير حماس بين المقاومة والسياسة كان مجرد واجهة تخفي وراءها ما سوف تكشف عنه الأيام بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي كانت أصلا اقتراحًا في البداية قدمته حماس ، فلما عزفت الفصائل الأخرى اضطرت اضطرارًا إلى تشكيل الحكومة بمفردها ، فبدأت تعليقات المناوئين وحتى بعض المراقبين بأن السلطة برأسين ، وكان أبلغ ما قيل في كل العواصم أن حماس عليها أن تختار إما العمل الفدائي أو العمل السياسي ، ولا يمكنها الجمع بين الاثنين ، أو كما قالت إسرائيل لا يمكن أن يجلس السياسيون من حماس وعلى ظهورهم الرشاشات .

وقد تمت ترجمة هذا الشعار البراق إلى صنيعة عملية هدفها الحقيقي إزاحة حماس عن السلطة وحشرها فقط في سراديب العمل الفدائي ، حيث لا يصلح رجالها إلا لحمل السلاح ، أما السياسة فلها رجالها المتمرسون .

وقد تطوع كثير من الكتاب وسوف يتطوع غيرهم في الفترة القادمة بالقول بأن عدم المراس بالسياسة ظهر جليًا في عدم قدرة حكومة حماس على استيعاب متطلبات العمل السياسي في بيئة معقدة وأوراق للقوة لا تتمتع بأي قوة شرائية ، وأكبر دليل على هذا الفشل هو رفض حماس للطلبات الإسرائيلية العربية الدولية وهي شروط الشرعية الدولية كما صاغتها الرباعية الدولية وتبنتها جميع العواصم الكبرى في العالم، وأصبح رفض حماس ، بأي معنى لهذه الشروط ، التي يعلم الكل أنها ذرائع وأن المطلوب إزاحة حماس ، هو السبب فيما يعانيه الشعب الفلسطيني من شقاء بسبب الحصار الدولي ، كما أصبحت إسرائيل ترجع عمليات الإبادة المستمرة للفلسطينيين إلى « تعنت » حماس ، حتى نقلت القضية إلى الشارع الفلسطيني الذي عليه أن يختار بين ديمقراطية تسببت له في كل صور الشقاء وبين مرونة يتم بها قبول شروط إسرائيل فتنتهي فصول الشقاء .

ولم تجد شروح حماس وأصدقائها بأن هذه الشروط هي مجرد ذرائع والدليل على ذلك أن حكومة فتح السابقة قبلت بكل شروط إسرائيل ، فأصبح الشعب الفلسطيني يعاني من فساد السلطة وسطوة الاحتلال ومجازره التي لا تتوقف ، وهو يعلم جيدًا أن خطط الإبادة خط ثابت في السياسة الإسرائيلية كخط استراتيجي بصرف النظر عن اسم الحكومة في فسطين .

وعلى الجملة تم تصوير الموقف في فلسطين على أن زوال حماس يعني فتح أبواب الرخاء والسلام والاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية .

**إن خروج حماس يوجب عددًا من الملاحظات العاجلة في صدد دراسة هذه التجربة وكتمهيد لها :**

**الملاحظة الأولى** : أن رحيل حكومة حماس لا يعني أن حماس قد تركت السلطة

كلية ، حيث سيشترك بعض وزرائها في الحكومة ، وهذا في ذاته قد يكون ذريعة لإسرائيل وأمريكا بعدم رفع الحظر إمعانًا في سحق حماس ، كما أن المجلس التشريعي سوف يكون في صف حماس ضد أية سياسات حكومية مما يجعل التغيير القادم على مستوى الحكومة شكليًا وربما أحدث أزمات مستمرة بين المجلس التشريعي ورئيس السلطة بحكم الدستور الذي جعل النظام السياسي الفلسطيني خليطًا من النظامين البرلماني والرئاسي مع ميل أكبر للبرلماني لأسباب تاريخية لا مجال لتفصيلها الآن .

**الملاحظة الثانية** : أن خروج حماس من رئاسة الحكومة لا يعني فشل تجربتها بقدر ما يعني نجاح الحلف الفلسطيني العربي الدولي - ولكل أسبابه - على إنهاء هذه التجربة ، ولكن الآثار المترتبة على ذلك أكثر عمقًا ، وأول هذه الآثار : هي أن إنهاء تجربة حماس لا يطمس حقيقة هامة وهي أن حماس طالبت بحرية القرار وحقوق الشعب ورد القضية إلى أصولها قبل أن تنجرف إلى ما وصلت إليه على طريق التصفية .

وثاني هذه الحقائق والآثار هي أن إنهاء تجربة حماس سيزيد من شعبية التيار الإسلامي الضحية في العالم العربي حيث سيصور الأمر على أنه انتصار للشر « الاحتلال والفساد » وعدم الاكتراث بالديمقراطية التي يتباكي الكثير على عدم استعداد التيار الإسلامي لها ، فسقطت حجتهم بعد هذه التجربة لأنهم هم الذين انقضوا على الديمقراطية .

إن محاربة التيار السياسي الإسلامي لا يمكن أن يتم بالأساليب الأمنية أو السياسية الملتوية في عصر تتابع فيه الشعوب كل السلوكيات ، وإنما يتم هزيمة هذا التيار في منافسة عادلة في إطار من الوطنية واحترام القانون وتعزيز قيم المجتمع

ويتم التنافس في انتخابات شفافة يحتكم فيها إلى البرامج وليس إلى القمع والتزوير أو القهر والتآمر والاستبعاد الأعمى .

وثالث هذه الحقائق أن السلطة مهما تهاونت مع إسرائيل لن تنجح في الحصول على أي حقوق للشعب الفلسطيني ، بل يخشى أن تصبح شريكًا لإسرائيل في تصفية القضية مقابل معونات إنسانية لمن يبقى حيًا من الفلسطينيين .

**الملاحظة الثالثة** : أن تخيير حماس بين المقاومة والسياسة عنوان ظالم لأن التجربة أظهرت شخصيات وزعامات فلسطينية قادرة على الجمع بين الاثنين ويمثل هذا النوع إسماعيل هنية ووزير الخارجية محمود الزهار اللذان صمدا لكل الضغوط من الداخل والخارج ، فقد ضرب إسماعيل هنية مثلاً في إنكار الذات باستعداده للاستقالة ليس تسليمًا بفشل حماس وإنما تضحية للصالح العام إذا أدت الاستقالة حقًا كما يزعمون إلى انتقال الوضع في فسطين من الجحيم إلى الجنان الوارفة .

والحق أن كل حركات التحرر الوطني كانت تجميع بين المقاومة والسياسة ، بل إن قدر المقاومة هو الذي يوفر لها أوراق التفاوض ، لكن حماس ووجهت بحصار خانق منذ أيامها الأولى ، فلم يترك لها فرصة الجمع الحقيقي بين المقاومة والسياسة ، وقد ساعدت عوامل داخلية وإقليمية على إنجاح مخطط إنهاء تجربتها حتى قبل أن تبدأ التجربة الحقيقية ، ولكنه مجرد فصل في نضال هذا الشعب الصابر الصامد .

2

# هل التضحية بحماس قربان للتسوية مع إسرائيل

من الواضح أن المناخ السائد فى فلسطين والمرتبط بالمناخ الدولى العام يميل إلى مساندة موقف رئيس السلطة الفلسطينية من حماس. ولعل المراقب العام لا يخطئ ما تضمنته تصريحات وإجراءات أبو مازن، وهذا الربط المحكم بين موقف أبو مازن وبين النظرة الإسرائيلية إلى مستقبل التسوية فى فلسطين. ولا أظن أن القارئ العربى بحاجة إلى الكثير من الذكاء حتى يدرك بصراحة أن الصراع بين فتح وحماس قد انتهى إلى سيطرة حماس على غزة وسيطرة فتح على الضفة الغربية وأن القضية الفلسطينية قد تحولت من كونها قضية الشعب الفلسطينى فى مواجهة إسرائيل إلى كونها قضية من ينتصر فى الصراع خصوصاً وأن الجانب الإسرائيلى قد أبتدع منذ توقيع اتفاق أوسلو مقولة أن التسوية تحتاج إلى طرف فلسطينى أو شريك فلسطينى قادر على القيام بتبعات والتزامات ما تقتضيه التسوية من اتفاقات».

ونذكر أن إسرائيل قد تذرعت بهذه النظرية حتى تفلت من الوفاء بالتزاماتها وفقاً للاتفاقات والمبادرات وخطط التسوية المختلفة التى عرفتها المنطقة. فقد خلعت عن عرفات صلاحية الشريك عندما رفض الانصياع إلى التسوية الإسرائيلية، وانتهى الأمر بتصفيته، وكأن هذه

التصفية قد فتحت الباب لسعادة الفلسطينيين وتم التضحية بزعيمهم قربانا للسلام الموعود. ثم جاءت البشارة لأبي مازن لكى يكون ذلك الشريك الموعود، خصوصاً عندما انتقد الانتفاضة وأرسل إشارات أقنعت إسرائيل بأنه رجل المرحلة، بل إن واشنطن أعادت الاعتبار إليه فى كل المرات التى حاولت فيها إسرائيل أن تستغنى عن خدماته. وأخيراً نجح المخطط الإسرائيلى لأسباب مختلفة لا سبيل إلى تفصيلها فى هذه المقالة، فقفز أبومازن مرة أخرى لكى يتصدر الساحة الفلسطينية هذه المرة ويقرر بنفسه إزاحة حماس بعد أن تردد كثيراً فى القيام بما طلبته إسرائيل فى مبادرات السلام السابقة، والتى كانت تطالب برأس حماس عربوناً لبدء مفاوضات التسوية دون الالتزام بنتيجة.

والحق أن حماس قد استدرجت إلى الوضع الذى صور عند أبي مازن وغيره على أنه انقلاب على الشرعية، ووصل تبادل الاتهامات إلى آخر المدى ولكن الجديد هو أن رئيس السلطة قد رفض الموقف العربى الذى يقضى بالحوار بين الطرفين وأن يعود إلى تسوية قمة مكة المكرمة مهما تطلب ذلك من كظم الغيظ وضبط النفس. وقد أصر الموقف العربى على أن الفتنة الفلسطينية سببها إسرائيل التى تمكنت من فرض الحظر الدولى على كل الشعب الفلسطينى بسبب حماس، ولم تقتنع بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية مادامت فيها حماس. وهكذا توصل أبو مازن إلى نفس النقطة التى ألحت عليها إسرائيل وهى انتزاع حماس من المشهد الفلسطينى، وذلك باتخاذ عدد كبير من الخطوات الهادفة إلى خنق حماس ليس على سبيل التأديب، وإنما على سبيل الإبادة. وقد تصدى أبو مازن وإسرائيل لكل المحاولات الدولية والعربية الخجولة التى سعت إلى رعاية الحوار الوطنى الفلسطينى سواء جاءت هذه الدعوات من جانب إيطاليا أو روسيا أو الجامعة العربية.

وقد لوحظ أن الرفض الإسرائيلى المطلق للحوار الفلسطينى سببه الأساسى هو

إنجاح الخطة الإسرائيلية لإزالة حماس حتى بكل الطرق والأساليب التى تساهم فى إفناء الشعب الفلسطينى، وقد أثمر هذا الموقف الإسرائيلى فعلاً فى تراجع الدعوات والمبادرات للحوار مع حماس كما أصبح الموقف من حماس فى الدبلوماسية الأمريكية عاملاً هاماً فى العلاقات الأمريكية مع مختلف الدول ومن بينها روسيا التى خفضت مستوى اتصالاتها مع حماس، وبدا وكأن المناخ الدولى قد تمازج مع المناخ الفلسطينى والإسرائيلى. بنى أبو مازن موقفه من حماس على أساس أنها منظمة مسلحة استخدمت سلاحها ضد إسرائيل بشكل أدى إلى تعطيل التسوية ثم استخدمت هذا السلاح ضد فتح بحيث شلت سلطته على الأرض واستولت على غزة وقسمت الأراضى الفلسطينية إلى حكومتين وولايتين وهى بذلك حركة تحولت إلى الإرهاب، بعد أن كانت حركة مقاومة وأن التسوية من إسرائيل تحتاج إلى هدوء فى المفاوضات لا يتوفر فى وجود حماس.

وقد ترتب على ذلك أن قرر أبو مازن بشكل نهائى القضاء على حماس وهو موقف لم تجرؤ إسرائيل فى السابق أن تجاهر به بل إن الدراسات الاستراتيجية الإسرائيلية قد انتهت جميعاً إلى الإبقاء على حماس ولكنها تفاوتت فى طريقة التعامل معها. وتشمل إجراءات أبو مازن ضد حماس خطوات فى الداخل بعضها يهدف إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية أى العودة إلى الشعب لكى يقول كلمته فى «حماس الجديدة» بعد أن فشلت حماس القديمة فى نظر أبو مازن فى الوفاء بخدمة الشعب الفلسطينى الذى منحها ثقته فى الانتخابات. ولكن أخطر الإجراءات التى أعلنها أبومازن أن ثمن الخلاص من حماس هو تسوية تاريخية مع إسرائيل وهذا بالضبط هو هدف المؤتمر الدولى الذى دعت إليه واشنطن فى خريف هذا العام. وسوف يكون المؤتمر فرصة لتحقيق هذه التسوية فى ظل غياب حماس التى يقدر الإسرائيليون أن

المساندة والمباركة الكاملة للضفة والحرمان الكامل لغزة والضغوط العسكرية اليومية عليها سوف يؤدى إلى انهيار حماس نفسياً وعملياً وسياسياً وعسكرياً خاصة إذا تم تشجيع فصائل من فتح للاشتباك مع حماس بمساندة إسرائيلية.

باختصار، تشهد الساحة الفلسطينية عند كتابة هذه السطور جهوداً محمومة لتصفية حماس حتى لا يضطر المؤتمر الدولى المقترح عقده إلى اتخاذ قرار ضد حماس، وأن يكتفى بقرار لدعم شرعية موقف أبو مازن الذى ترجح إسرائيل أنه سوف يقبل بتسوية قد لا يتوصل إليها الفلسطينيون مع استمرار تدهور القدرات الفلسطينية واستمرار الصراع فى فلسطين. فى هذا المؤتمر لا يمكن الحصول على تسوية نموذجية لأن إسرائيل تميز بين التفاوض مع كل الفلسطينيين، وهم متحدون، والتفاوض مع أبي مازن وهو بحاجة إلى دعمهم أكثر من حاجته إلى شروط سخية من إسرائيل يتباهى بها أمام شعبه، ويراهن أبومازن على أن مثل هذه التسوية سوف تؤدى إلى سقوط حماس فى نظر المواطن الفلسطينى.

بعبارة أخرى فإن الشعب الفلسطينى فى ضوء ما تقدم عليه أن يختار بين تسوية مع إسرائيل حتى لو كانت وهمية وغير مضمونة وبين التمسك بحماس، بين وحدة الصوت الفلسطينى الذى أصبح مستحيلاً، وبين إنقاذ ما يمكن إنقاذه من براثن إسرائيل، ويراهن أبو مازن على أن السخاء الإسرائيلى سوف يجعله بطل التسوية بعد أن نجح فى بتر العضو «الفاسد» فى الجسد الفلسطينى حتى ينطلق ولو بساق واحدة سليمة لتحقيق آمال الشعب الفلسطينى.

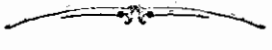

3

## قواعد الحوار بين فتح وحماس

لدراسة سيناريوهات الوضع الفلسطيني يتعين أن نصف هذا الوضع الراهن وصفا محايدا. هناك حكومتان ورأس واحدة للسلطة.

**الأولى**: حكومة الوحدة الوطنية برئاسة هنية والتي أوصى بها اتفاق مكة وجاهد الفلسطينيون لتشكيلها ظنا منهم أنها تجنب حماس اعتراض أمريكا وإسرائيل، فكلما قل وجود حماس فيها كانت أقرب إلى القبول من جانب القوى الرئيسية في المجتمع الدولي، ولكن المشكلة هي أنه تم التعامل مع كل الوزراء ماعدا وزراء حماس، رغم أنه مناف للأخلاق الدولية في الظروف العادية. وقد فسرت حكومة الوحدة الوطنية من فتح وحماس تفسيرًا متباينًا، حيث ظنت فتح أنها أقصت حماس عن احتكار الحكومة كلها وحصلت على بعض مقاعدها وإن ظلت رئاسة الحكومة لحماس، فهو إقصاء جزئي وتدريجي تحت عنوان إيجاد حكومة أهم مواصفاتها أن تكون مقبولة من إسرائيل أي من المجتمع الدولي.

**الحكومة الثانية** : هي حكومة الطوارئ التي تشكلت في ظل قرار إعلان الطوارئ وتعطيل بعض أحكام الدستور وتعطيل المجلس التشريعي.

الحكومة الأولى هي حكومة الوحدة الوطنية ولكنها انفجرت كلما اشتد الصراع السياسي والعسكري بين فتح وحماس، والحكومة الثانية هي حكومة مؤقتة. ولما كان أبو مازن هو الذي أدان الحكومة التي تشارك فيها حماس كما أدان الصراع الذي أدى إلى سيطرة حماس على غزة، فإن العالم كله قد اعترف بحكومة الطوارئ وسحب الاعتراف بحكومة هنية، فأصبح الصراع قانونيا ودستوريا بعد أن كان قاصرًا على الجوانب السياسية والعسكرية.

الوضع الفلسطيني يتسم أيضا بانقسام إقليمي حيث تسيطر فعليا على غزة حكومة هنية التي لم يعد من وزرائها سوى القليل من حماس بعد أن اعتقلت إسرائيل معظم لوزراء وانسحب وزراء فتح منها، بينما تسيطر على الضفة حكومة الطوارئ وتطالب ببسط نفوذها أيضا على غزة، وتعتبر حكومة حماس هي حكومة الأمر الواقع الانقلابية، بينما حكومة الطوارئ تعتبر نفسها الحكومة الشرعية التي أملتها ظروف انقلاب حماس. وعلى العكس ترى حماس أنها في مثل شرعية أبو مازن، وأنه يجب الفصل بين شرعية رئيس السلطة وهي ليست محل جدل أو شك، وشرعية تصرفاته المجافية للدستور الفلسطيني ومن بين هذه التصرفات تشكيل حكومة الطوارئ وتعطيل بعض أحكام الدستور غير القابلة للتعطيل.

وفي إطار صراع الشرعيات أو الصراع السياسي الذي كانت أحد تجلياته دعاوى الشرعية المتناقضة يختلف الرأي في تقييم هذه الشرعيات، ولكن الأمر الوحيد المحقق هو أن أبا مازن يتمتع بشرعية ثابتة لا تنكرها حماس وأن إقالة حكومة الوحدة الوطنية لا يجب أن تنظر إليها حماس نظرة عدائية لأن حماس لم تكن هي كل الحكومة وإن تولت رئاستها، فضلا عن أنه من الناحية القانونية الدقيقة تعتبر قرارات أبو مازن انقلابا على الشرعية السياسية والدستورية ورغم ذلك أيده العالم.

والواقع أن تشخيص الوضع الفلسطيني يجب أن يقود إلى تحديد الخطوات اللازمة لتغييره لأننا يجب أن نستبعد سيناريو استمرار الوضع الراهن الذي يخلق وضعا يكرس الانقسام الإقليمي بين الضفة وغزة واستقطاب الشعب الفلسطيني بين حماس وفتح وارتفاع أسوار العداء بينهما بدلا من تهدئة الخواطر واحتواء المواقف، فضلا عن أن هذا الوضع مثالي بالنسبة لإسرائيل، حيث تتوقف المقاومة وتتوغل إسرائيل لتستمر في برنامج تصفية المقاومين بعد أن وضع أولمرت شرطا للحديث مع أبي مازن عن التسوية وإجراءات إنعاش الضفة وحدها وتسليح أبو مازن لتخضع حماس وهذا الشرط هو الإصرار على استبعاد حماس. ولذلك فإن سيناريوهات هذه المقالة تفترض إدراك الطرفين بأن الصراع بينهما سيؤدي إلى إضعافهم وقضاء إسرائيل عليهما وضياع المشروع الوطني الفلسطيني على يد هذا الجيل من الساسة بغض النظر عن المخطئ والمصيب منهما.

**السيناريو الأول:** وهو الحوار ويفترض تسليم حماس بأنها تسرعت وأن الصراع انتهى إلى هاجس أمني دافعه الذود عن البقاء في مواجهة مخطط مدروس لإبعادها بالقوة عن المسرح السياسي بعد أن فشل مسلسل إبعادها بالحظر والتضييق وغيره متواكبا مع الضغوط الإسرائيلية. كما يفترض هذا السيناريو اعتذار فتح عما سببته على الأقل لحماس من شعور بالتآمر عليها وتقوية كوادرها العسكرية لإبعاد حماس. ويكون هذا الاعتذار للشعب الفلسطيني من الجانبين مقدمة لتسوية أفضل من إجراء انتخابات ستؤدي إلى المزيد من الشقاق والصراع. يرد على هذا الخيار عدد من القيود أبرزها أن كلا الطرفين يقفان على مسافة متباعدة، فحماس تقبل بحوار غير مشروط بينما أبو مازن يصعد الإجراءات ضد حماس وأخطر هذه الإجراءات قرار رئيس السلطة بحل جميع الميليشيات ويقصد كتائب القسام في الأساس، وهذا

يعد استفزازا لحماس، كما تعتبر حماس أن هذا القرار يخلط بين قوة حماس بالمقارنة بفتح وبين قوة حماس في ساحة المقاومة، ومادامت المقاومة ليست مستحبة عند أبي مازن، وأن أسبابا كثيرة عنده تبرر وقفها، فقد استسلم للرغبة الإسرائيلية، في نظر حماس وسار على دربها في استهداف حماس ونزع سلاحها، وهو خط عام ضد مناهضي إسرائيل وأمريكا، مما يثير الشك حول وطنية أبو مازن خاصة أن حماس تتهم الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بإعدام بعض المجاهدين أو بتسليمهم أو الإرشاد عنهم حتى تضعف قوة حماس العسكرية. أما فتح لا تقبل بأقل من استسلام حماس بلا شروط وتسليم السلطة، والعودة إلى النضال بدلا من العمل في السياسة.

**السيناريو الثاني**: وهو جمع كل الأطراف المتصارعة إلى مؤتمر عاجل في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة بمشاركة مصر والسعودية والأردن وسوريا بكافة السياسيين الفلسطينيين من كل الأطياف لوضع أجندة الحوار تحت إشراف عربي مباشر في نفس الوقت تقوم الدول العربية بتحذير إسرائيل من مخاطر استغلال الوضع الفلسطيني، وأن يخير الفلسطينيون جميعا بين العمل والعيش معا أو العزل والتحجيم، ويمكن في مرحلة لاحقة ضم بقية الدول العربية ولا ضير من السير مع ترويج المبادرة العربية، والمصالحة الفلسطينية تلك هي بعض الأفكار في مجال تشجيع الحوار الوطني الفلسطيني، ولا أظن أن هناك حاجة لبيان الأهمية القصوى لهذا الحوار ومخاطر الوضع البديل ولعل قواعد الحوار ما يلي :

١- أن الحوار هو الخطوة الأولى لاستئناف العمل معا من أجل خطة وطنية للتحرير والتطوير في الداخل، فما دام الشقاق قائما سيتم تصفية القيادات وتصفية القضية الفلسطينية معهم.

٢- أن الحوار يجب أن يكون قائما على إدراك عميق بوحدة المصير وأن الصراع على السلطة أمر مزرٍ بكل طرافة وعار في تاريخ القضية.

٣- أن الحوار لا يستقيم مع الإجراءات التصعيدية أو المطالبة بقوات دولية رفضها الجميع عندما كان هدفها حماية الشعب المحتل من عدوان إسرائيل، بينما يقبلها البعض مع إسرائيل لنصرة فتح على حماس وهو أكبر مسمار يدق في نعش الحوار.

٤- أن الحوار لابد أن يرتبط بضمانات عربية وثيقة يركن إليها الطرفان حتى تؤمن مسار الحوار.

٥- أن أخطر ما يهدد الحوار أن يستغله طرف لكي يحقق به أهدافه ويكسب به معركة، أو أن يتجه إلى الاتهامات المتبادلة وتصفية الحسابات بدلا من تسويتها.

وأخيرا يجب أن يلتزم لإعلام العربي بالشعور بالمسئولية وبتعزيز هذه القواعد حتى نقضي على الفتنة السوداء في فلسطين.

4

## هل الصراع بين فتح وحماس صراع داخلي فلسطيني؟

يبدو أن العالم العربى قد استراح إلى مقولة أنهم لن يكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين وأنه مالم يتفق الفلسطينيون فلا سبيل إلى مساندتهم، وإنما سيظل العالم العربى منقسماً بينهم، معظمهم يؤيد السلطة والقليل يتعاطف مع حماس لكنه يتعامل مع السلطة. تقول الحكومات العربية أيضاً أن هذا الانقسام قد وصل إلى النخاع ولكن هذه الحكومات تلقى باللائمة على حماس، وتتهمها بأنها هى التى انشقت على السلطة وهى التى تهورت وفازت فى الانتخابات وكان عليها أن تترك السياسة تماماً لفتح التى أبرمت أوسلو مع إسرائيل ولديها تقاليد التعامل مع العالم الخارجى والتفاوض مع إسرائيل، كما أن لدى قادتها تقاليد تكريس الفساد المالى والإدارى، وهذا أمر تشارك فيه معظم الحكومات العربية. ترى الحكومات العربية أيضاً أن قصارى ما تفعله هو تشجيع الحوار 'لوطنى وعلى الجانب الفلسطينى أن يقدر هذا «الجميل»، وهو حر فى أن يتفق أو يختلف.

والحق أن الخلاف بين السلطة وحماس خلاف فى المنهج تفاقم فأصبح صراعاً على من له الحق فى التحدث باسم الفلسطينيين. نتائج الانتخابات قالت : إن حماس هى صاحبة هذا الحق، ولكن العالم العربى

سكت على إهدار هذه النتائج وعلى مكائد إسرائيل وعلى مؤامرات السلطة والمحاضر الأمنية التى سربتها أجهزة الأمن الإسرائيلية التى تنسق أمنيا مع السلطة ضد المقاومة، كل ذلك هو الذى أدى إلى سيطرة حماس على غزة ثم العدوان الوحشى – بالتفاهم وربما بالتنسيق مع جهات فى السلطة كما تردد – على غزة. السكوت العربى على ضرب غزة بل وتعويق كل جهد للإنقاذ واستمرار الإغلاق والحصار فى معبر رفح، بالتوازى مع البيانات العربية المطالبة برفع الحصار رغم أن الأطراف العربية نفسها هى التى تفرض الحصار بحجة الضغط على حماس حتى تعود غزة تحت سيطرة السلطة، وهذه الأطراف تعلم جيداً أن القضية تعقدت جداً فلم تعد عودة من إلى من، وإنما أصبحت استحالة الجمع بين منهج السلطة المعروف الملتزم بأوسلو التى جعلت السلطة حامياً لأمن إسرائيل والمتعاون معها لضرب المقاومة، وبين منهج المقاومة الذى تقوده حماس وبقية الفصائل.

فى هذا المناخ الموتور يدور الحوار ويتفرج العرب، وفى هذا المناخ أيضاً تدبر المكائد ضد المقاومة، كاستمرار الإغلاق والحصار، محاربة الأنفاق، ارتفاع الأسعار وشح المواد، ارتفاع البطالة، وقف المعونات، انتشار المخدرات، استمرار التربص الإسرائيلى والتدبير لضرب المقاومة، منع الأسلحة عن المقاومة وأخيراً تشجيع الانقلاب الأمنى حتى تفلت الأمور من أيدى حماس، ودعم الجماعات المتطرفة لتوريط حماس مع إسرائيل بحجة المزايدة على المقاومة، وهذه الجماعات نفسها هى التى تجسست لصالح العدو على مواقع المقاومة المكشوفة أصلا. فإذا انتهت المقاومة أصبح من السهل على السلطة أن تبرم اتفاق سلام نهائى مع إسرائيل وتصفى القضية بالكامل وإلى الأبد وتستولى إسرائيل على كل فلسطين.

فهل يرجى فى هذا المناخ ومع هذا التواجه الحاد بين منهج المقاومة ومنهج

اللامقاومة بأكثر العبارات تهذيباً ـ أن ينجح حوار فى تشكيل حكومة وحدة وطنية كما تحلم الحكومات العربية. وكيف نفسر حرص واشنطن على نجاح الحوار إلا أن يكون لاستئناس حماس ودفعها نحو مراعاة هذا الواقع المرير الذى يهددها بالاختيار بين وقف المقاومة والاستسلام، وبين الانتحار فى بيئة تخلت تماماً وانقلبت على المقاومة وأصبح المصطلح المفضل لديها هو العنف والعنف المضاد، بعد أن أصبحت المقاومة فى ترتيب هؤلاء الزعماء هى العنف، والعدوان الإسرائيلى هو العنف المضاد، فإذا أريد وقف هذا المضاد وجب أن يقف الأصل وهو المقاومة هكذا بهذا المنطق المقلوب.

فهل لايزال الصراع بين المنهجين مسألة داخلية فلسطينية لا يجوز التدخل فيها، رغم كل هذه التداخلات؟

إننى أتمنى أن تتخلى الحكومات العربية عن هذه المواقف المكشوفة. صحيح أن مواقفها واضحة فى إضعاف المقاومة ودفع الشعب للكفر بها فى عصر الهيمنة الإسرائيلية، ولكن أريدها أن تفيق لتواجه هى نفسها السرطان الصهيونى حتى لا تندم ذات يوم أنها فرطت فى أهم أسلحة التصدى لهذا السرطان وهى المقاومة الوطنية العازمة على الصمود حتى الشهادة فى عصر سمعنا فيه أصوات الفيلق الصهيونى الذى يستخف بطلب الشهادة وبما قاله القرضاوى من أنه يتمنى أن يموت شهيداً فى فلسطين. فمرحباً بالشهادة فى سبيل الحق ولا نامت أعين الجبناء والخونة وسماسرة بيع الأوطان وسحقاً هذا السرطان الصهيونى الذى دفع بأذنابه إلى حواشى الجسد العربى ومفاصله.

وعندما يختار العرب المقاومة سوف يتحد الفلسطينيون على مذهب المقاومة، ولن يتحد الفلسطينيون أبدا على منهج التسليم بحقوقهم والسير بأرجلهم فى جنازة فلسطين.

5

# مستقبل الجدل بين حماس والسلطة حول المعابر

الخلاف بين حماس والسلطة حول المعابر هو أثر من آثار الصراع بين الطرفين، وهو فى نظرنا ليس صراعاً على السلطة، وإنما هو خلاف بين نهجين أحدهما مقاوم تقوده حماس، والآخر مفاوض يحلم بأن تقدم إسرائيل له شيئاً يقوى ساعده فى مواجهة حماس. فحماس ترى أن كل فلسطين ملك للفلسطينيين بما فى ذلك المساحة التى تقيم فيها إسرائيل وهذا حق، والسلطة ترى أنه وإن كان حقاً لكن الواقع يتطلب الحصول على الممكن بدلا من الجرى وراء المستحيل على الأقل فى المدى القريب، وأن السلطة يجب أن تتحدث لغة يتداولها المجتمع الدولى نقلاً عن إسرائيل، حتى لا تقول إسرائيل أنه لا يوجد طرف فلسطينى يمكن الحوار معه، والسلطة تعلم يقيناً أن إسرائيل لن تقبل طرفاً يطالبها ويقاومها، وإنما هى تريد طرفاً لطيفاً يبتسم طول الوقت لكاميرات التصوير ويشعر بكل الامتنان إذا وافق أولمرت على اللقاء، حتى أصبح مجرد اللقاء هدفا فى ذاته. ولا نريد أن نكرر أن أبا مازن قد أصبح طرفاً مقبولاً منذ رفض المقاومة وآثر الحديث عن المقاومة السلمية غير المسلحة، وهو ليس عيباً فيه ولكن ذلك أدى إلى تداعيات أشد خطورة على الساحة.المهم أن المعابر كشفت عمق الأزمة بين حماس والسلطة كما

أنها أضافت إلى سجل المتاعب العملية التى يواجهها الشعب الفلسطينى، فضلاً عن آثارها الخطيرة على مصر، وهو الجديد فى هذا الباب.

فى هذه المقالة نناقش منطق حماس والسلطة فيما يتعلق بتسوية قضية المعابر. فالمعلوم أن للشعب الفلسطينى الحق فى أن يعبر بحرية إلى مصر ومنها وأن يكون الاتفاق على ذلك محصوراً بين الجانب الفلسطينى والجانب المصرى، اللذين يتشاطران فى حدود طولها ١٢ كيلو مترا، ويجب أن تسلم إسرائيل بذلك وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذى استندت إليه إسرائيل فى تأكيد حقوق اليهود فى روسيا وغيرها. ولكن أزمة المعابر كشفت عن أمور غريبة، وهى أن إسرائيل لا تريد لهذا الشعب أن يتحرك من غزة حتى ينجح مخطط إبادته، وأن سماح مصر له بدخول الأراضى والتزود بما تحتاجه حياته رغم شدة العيش وقسوته، يزعج إسرائيل ويجعل ضبط الحدود قضية أمنية.

والسبب الأساسى فى ذلك هو تنطع الدول العربية ومعها أبو مازن فى التخلى عن حق الشعب فى المقاومة، وكان حرياً أن تكون مصر والأردن هما المجالان الاستراتيجيان والعمق الحقيقى للمقاومة الفلسطينية، وأن تهدد مصر إسرائيل وتخيرها بين الجدية فى المفاوضات والرغبة الحقيقية فى التسوية رغم ظلمها لهذا الشعب، وبين مساندة المقاومة، وهو عمل لا يعد مطلقاً انتهاكاً لاتفاقية السلام الذى تشعر مصر إزاءها بحساسية مفرطة، بينما لا تعيرها إسرائيل التفاتاً ولا تعتبرها مطلقاً قيدا عليها إذا تعارض القيد مع حرية الحركة الإسرائيلية.

وعندما يصر أبو مازن على أنه الطرف الشرعى الذى يتسلم المعابر وأن يتم العمل باتفاق المعابر لعام ٢٠٠٥ وأن حماس منظمة إرهابية وسلطة انقلابية لا يجوز التعامل معها قبل أن تتطهر من هذا الرجس، وعندما توافق الدول العربية على

ذلك، فإن ترجمة ذلك على الأرض هو أن حماس أصبحت عدوا لكل من إسرائيل وأبو مازن وهى الفرضية التى تقوم عليها العلاقات بين إسرائيل والسلطة. أما الادعاء بأن ترك الاتفاق القديم يسقط التزامات على إسرائيل ، فهذه حجة مرسلة لأن إسرائيل أصلاً سوف تنقلب على السلطة إذا اتفقت مع حماس أو اقتربت منها. والحق أن التمسك بالاتفاق القديم يعنى منع حماس وعناصرها من الاستفادة من المعبر أو القبض أو اغتيال من يتقدم بطلب للعبور، لأن الاتفاق يخول السلطة ضبط المعبر بمعايير إسرائيل، حتى يبدو المعبر وكأنه يدار من جانب السلطة وحدها، ويساعدها فى تأكيد هذه المعايير المنسق الأمنى الأمريكى والمراقبون الأوروبيون.

ولكن الاتفاق انتهى سريانه فى نوفمبر ٢٠٠٧، بل انتهى عملياً بانتهاء سيطرة السلطة على غزة منذ ١٤ يونيو٢٠٠٧ وذلك بسيطرة حماس عليها ومن ثم أصبح هناك فراغ قانونى يتطلب اتفاقاً جديداً يضع فى اعتباره ثلاث حقائق جديدة، جدت بعد إبرام الاتفاق القديم.

**الحقيقة الأولى** : هى أن أبا مازن وإسرائيل فى موقع واحد ضد حماس، فلا مفر من اتفاق حماس وأبو مازن على موقف واحد بعيداً عن إسرائيل، خاصة وأن إسرائيل لا تزال هى السلطة المحتلة احتلالا طويلاً رغم انسحابها من غزة.

**والحقيقة الثانية** : هى أن حماس اكتسبت مشروعية سياسية فى النظام السياسى الفلسطينى، ليس فقط من موقع المقاومة وإنما من خلال الانتخابات التشريعية، وأن تصرفات أبو مازن المنافية للدستور، وإسرائيل التى استمطرت اللعنات على الشعب الفلسطينى بسبب خياره الديمقراطى واعتقلت وزراء ونواب حماس هما اللذان أحبطا هذه التجربة، ولذلك لا يستطيع أبو مازن أن يدعى لنفسه شرعية أكبر من حماس، لأنه يعلم أن الخلاف بينه وبين حماس ليس فى قدر المشروعية لكل

منهما، ولكن لاختياره المعسكر الإسرائيلي.

الحقيقة الثالثة: هى سيطرة حماس على غزة من خلال الصراع مع السلطة. صحيح أن الاعتراف بحماس سيؤدى إلى المزيد من تمزق الساحة الفلسطينية إذا كان قد بقى ما لم يمزق، ولكن لا يمكن منح حماس وحدها أو السلطة وحدها حق الإشراف على المعابر، فالسلطة هى الوجه الآخر لإسرائيل فى هذه الزاوية، رغم زعم إسرائيل بأنه لا علاقة لها بغزة، وهو أمر ضد حماس، كما أن إشراف حماس وحدها يعنى إبعاد السلطة، وهو أمر شاذ، ولهذا السبب أراد الرئيس مبارك حواراً شاملا بين الطرفين أو على الأقل حداً أدنى من الاتفاق حول المعابر، ولذلك يبدو رفض أبو مازن بالكامل لحماس ودورها وموقفها من المعابر والعودة إلى الاتفاق القديم أمراً غير منطقى ويوسع الشقة بين الفلسطينيين، ويزيد من معاناة فلسطينى غزة الذين ينظر إليهم أبو مازن على أنهم أتباع «الحسين» و يجب معاقبتهم، وهو ما يجرده من شرعيته كرئيس لكل الفلسطينيين.

أما النتيجة الأخطر فهى تعطل المعبر وانعدام قيمته، وفى ظل خطة الإبادة الإسرائيلية فى غزة، فإن اقتحام الفلسطينيين للحدود مع مصر لا يزال واردا، مما يؤدى إلى تعقد موقف مصر مع كل من إسرائيل، وحماس وهذا هو السبب الأساسى فى إصرار مصر على ضرورة توصل الفلسطينيين إلى اتفاق مقبول للطرفين.

والحق أن الشعب الفلسطينى مهدد بضياع حقوقه السياسية بين حماس والسلطة، فلكل منهجه، ومن حق هذا الشعب أن يختار بين طريق المقاومة مع حماس، أو طريق التسليم بسقوط الحقوق مع أبي مازن بلا مقابل مادام الفلسطينيون هم الهدف الإسرائيلى، وأن الأرض هى عين ما تريده إسرائيل.

يجب أن يقول الشعب كلمته بصراحة فى استفتاء دولى شفاف، وعلى العالم أن يحترم هذه المرة خيار الشعب الفلسطينى وحقه فى أن يحدد التمسك بحقوقه أو التفريط فيها بعد أن أصبح السلام يعنى مجرد بقائه على قيد الحياة من الناحية النظرية.

obeikan.com

6

## آفاق الحوار بين فتح وحماس

لا يشك أحد في أن الحوار والاتفاق بين فتح وحماس هو حتميا لا مفر منه مهما كانت الصعاب والعواقب ، لأنه لم يعد بعد كل ما حدث أحد خيارات الساحة الفلسطينية. ولا يجوز بل ولا يحق لأحد في الساحة العربية والفلسطينية أن يصرح أو يكتب أو يتصرف بأي شكل يوحي بأن هذا الحوار مستحيل، فمن الناحية السياسية العملية يستحيل أن ينفرد أحدهما بالسلطة رغما عن الآخر وأن النظام السياسي في فلسطين تحت الاحتلال أكثر حاجة إلى التماسك وإلى الديمقراطية من أي بلد آخر مستقل. وكان غريبا أن يتحدث الكتاب العرب عن الديمقراطية في فلسطين على أنها أحد الشروط اللازمة للحوار مع إسرائيل لأنهم يعلمون أن أشد ما يزعج إسرائيل هو أن تقوم ديمقراطية في فلسطين .

**والديمقراطية في فلسطين لها ثلاث وظائف:**

**الوظيفة الأولى:** هي أن يثبت الفلسطينيون أنهم أهل للاستقلال وأن الاحتلال حالة عارضة حتى لا يتحول الاحتلال إلى وصاية على شعب قاصر.

**الوظيفة الثانية**: هي أن فلسطين الديمقراطية تستطيع أن تكسر صورة إسرائيل في العالم على أنها الديمقراطية الوحيدة في بحر أو محيط من البربرية العربية.

**أما الوظيفة الثالثة** : للديمقراطية فإنه لا يمكن أن يتحمل الشعب الصابر محنة الداخل الديكتاتوري ومحنة الخارج الطامع في الأراضي والراغب في إبادة الإنسان.

ولذلك أعتقد أن الديمقراطية للفلسطينيين هي علاج نفسي، فإذا كانوا قد حرموا من الحرية بسبب الاحتلال فلينعموا بالحرية فيما بينهم.

ولذلك فإن الحالة الفلسطينية حالة متميزة رأى البعض أنها تحررت مما يعوق الديمقراطية في الدول العربية مثل إغراء السلطة وامتيازها، بينما رأى آخرون استحالة إقامة الديمقراطية في فلسطين بسبب الاحتلال والمقاومة، على افتراض أن الديمقراطية لا تقوم إلا في ظروف السلم العادية وأن حالة فلسطين تحتاج إلى درجة عالية من اليقظة والتحكم وليس إلى الاسترخاء وترف الديمقراطية.

والحق أن مسارعة إسرائيل إلى تدويل الصراع بين حماس وفتح وسعي إسرائيل إلى تقديم هذا الصراع على أنه صراع بين التطرف والاعتدال، وبين العقل والإرهاب، قد نقل الصراع إلى دوائر أخرى تؤدي في النهاية إلى تلاشي العنصر الفلسطيني. وقد ترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة:

**النتيجة الأولى**: هي دخول الإعلام العربي بين طرفين أغلبية تؤيد فتح تحت أسس الشرعية ، وأقلية تؤيد حماس تحت اسم التمرد والتطرف والإرهاب. هذا الانقسام بين الخير والشر انتقل إلى الشارع العربي فأضيف الشارع العربي إلى الإعلام العربي حكما في هذه القضية وطرفا في الصراع مما يؤدي إلى توسيع شقته. والغريب أن الكتاب العرب الذين يطالبون بالحوار بين فتح وحماس يؤكدون أنهم يؤيدون فتح ضد حماس، بل مال بعضهم إلى إدانة حماس وأن الحوار بينها وبين فتح

لابد أن تسبقه توبة من حماس وندم على ما حدث ، رغم أن أقلية من الكتاب أنصفت حماس ودافعت عن موقفها.

ولكني أعتقد أن الإعلام العربي في عمومه يجب أن يبحث مع الفلسطينيين عن فرص الحوار وليس عن دور القاضي بين أشقاء لأن ذلك يزيد الهوة اتساعا. ولا شك أن المواقف العربية في جزء منها على الأقل، وهي تعبر عن أسفها لما حدث، فإنها مدفوعة بالغرائز الدينية أكثر من اعتمادها على العقلانية السياسية. وهذا الباب مفتوح لفصل جديد من الصراع بين العلمانيين العرب وغيرهم، وكذلك بين المرتبطين بالأهداف الصهيونية، والمنحازين للمصلحة العربية ، فأصبح من يؤيد حماس أو يدافع عنها إسلاميا متطرفا جهولا إرهابيا وظلاميا، أما من يؤيد فتح فهو يؤيد الشرعية والقانون والاعتدال والعقلانية.

**النتيجة الثانية:** هي أن إسرائيل وجدت فرصة حتى تحول القضية الفلسطينية من قضية شعب يريد التحرر من الاحتلال ووقف المشروع الصهيوني الاستعماري إلى قضية شعب فقد القدرة على إنتاج القيادات السياسية القادرة على إدارة الشعب والتفاوض مع إسرائيل، وأن الديمقراطية في فلسطين هي التي تسببت في هذا الصراع الدامي، ولذلك تكون الرسالة واضحة وهي أن هذا الشعب لا يصلح للديمقراطية، وأن الديمقراطية هي حكر على الشعوب المتمدينة، أي أن الديمقراطية ليست أداة لنقل الشعب من البربرة إلى الحضارة وإنما هي نظام سياسي لا يصلح إلا عندما يصل الشعب إلى درجة الحضارة. والنتيجة المترتبة على ذلك في المنطق الإسرائيلي هي أن الشعب الفلسطيني لا يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه وأن الاحتلال الإسرائيلي ضرورة لحقن دماء الفلسطينيين والحفاظ على أرواحهم وأمنهم واستقرارهم.

وقد أوضح أولمرت في قمة شرم الشيخ جانباً من هذه الرسالة عندما خاطب الشعب الفلسطيني مباشرًا قائلا : إن عليه أن يختار بين التطرف والسلام، بين الإرهاب والاستقرار، بين إسرائيل وحماس، إن الشعب الفلسطيني سوف يسعد إذا لفظ حماس.

تلك مقدمة ضرورية للبحث عن فرص الحوار بين فتح وحماس.

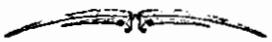

obeikan.com

7

## هل يحق لأبي مازن إقالة حكومة حماس ؟

تواجه حكومة حماس ضغوطاً هائلة بدأت بإسرائيل والولايات المتحدة ثم الاتحاد الأوربى واللجنة الرباعية والأمم المتحدة وتمثلت هذه الضغوط فى حجب المعونات المالية والاقتصادية والتحويلات النقدية والحصار السياسى والدبلوماسى الذى امتد إلى بعض الدول العربية، وكل ذلك لإرغام حماس على الاعتراف بإسرائيل والمرونة فى التعامل معها والاعتراف بالاتفاقات السابقة المبرمة بين السلطة الفلسطينية السابقة وإسرائيل وأولها اتفاق أوسلو.

وراهن الجميع على أن ضغوط فتح فى الداخل والمضايقات التى تواجه حماس والنقد الإعلامى والسياسى المتصاعد الذى دفع مشعل إلى اتهام أبو مازن بأنه عميل لإسرائيل ورد أبو مازن بأن خالد مشعل هو مشعل الفتنة، فضلاً عن إقرار أبو مازن خلال زيارته للأردن باتهام الأردن لحماس بأنها هربت أسلحة عن طريق سوريا للقيام باغتيالات. والهجوم على مواقع إسرائيلية. وخلال زيارة أبو مازن لتركيا صرح بأنه يستطيع أن يقيل الحكومة التى أضرت بمصالح الشعب الفلسطينى وأن يدعو إلى انتخابات مبكرة، فردت حماس بأنها إن تركت الساحة السياسية قهراً وتآمراً فإنها سوف تتفرغ للمقاومة بعد هذه التجربة

المريرة، خاصة بعد أن تردد وجود خطة سرية لإسقاط حماس وأنه لامفر أمام حماس من الاعتراف بإسرائيل وأنه يأسف لعدم التوافق بين حماس والرئاسة الفلسطينية. بل تردد بالفعل أن هناك خطة انقلاب تديرها ثلاثة شخصيات أساسية فى حركة فتح. وقد حل أبو مازن بالفعل القوة الأمنية التى شكلتها حكومة حماس، وأعلن أن من حقه حل الحكومة نفسها، كما أعرب أبو مازن عن أمله فى إنهاء الانتفاضة الممتدة منذ عام ٢٠٠٠. وكان طبيعاً أن تبتهج إسرائيل بالخلافات الحادة بين فتح وحماس، فأعلن أولمرت أن هذه الخلافات تؤكد رأى إسرائيل بعدم أهلية الطرف الفلسطينى فى عملية السلام، مما اضطر إسرائيل إلى المضى فى العملية من طرف واحد، ويأمل أن يتفهم المجتمع الدولى صواب النظرة الإسرائيلية.

**فإلى أى مدى يجوز قانونا لرئيس السلطة الفلسطينية أن يقيل الحكومة الفلسطينية؟**

لقد أشار القانون الأساسى الفلسطينى إلى مبررات استخدام منصب رئيس الوزراء فى حياة عرفات حتى ينتزع صلاحيات رئيس السلطة لصالح أبو مازن، ولكن القانون الأساسى اتجه إلى تقليص صلاحيات الرئيس وتضخيم صلاحيات رئيس الحكومة والبرلمان، بل جعل البرلمان هو مركز الثقل فى النظام السياسى الفلسطينى وفقاً لنص المادة الخامسة. بل إن المادة السادسة استحدثت حكماً يتيح للمحاكم أن تبسط ولايتها على جميع السلطات والأجهزة والهيئات والأشخاص وعدم النص على حصانة الرئيس وهجر نظرية أعمال السيادة المعروفة فى جميع دول العالم. وتقرر المادة ٣٧ أن مرجعية القرار فى أهلية الرئيس معقودة للمحكمة الدستورية والمجلس التشريعى. على الجانب الآخر حدد الدستور فى المادة ٣٨ سلطات الرئيس التنفيذية وجعل أى تجاوزات موجباً للطعن والإلغاء بل وعدم

النفاذ لدى من يوجه إليه. ولما كان الدستور قد حصر صلاحيات الرئيس، فقد نص أيضاً على عدم جواز التوسع أو التضييق منها.

والواقع أن المادتين ٤٥ ، ٤٦ من الدستور تعالج صلاحيات الرئيس بالنسبة لرئيس الحكومة في مجال تكليفه بتشكيل الحكومة، وإقالة الحكومة وقبول استقالتها ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد. وهذه الصلاحيات يمارسها الرئيس في ضوء ما قررته أحكام الدستور وأهمها أن مجلس الوزراء مهمته مساعدة الرئيس في أداء مهامه المنصوص عليها في الدستور، وتقيد الرئيس في ممارسة هذه الصلاحيات بمعيار المصلحة العامة وعدم التعسف في استعمال هذه الصلاحيات. كذلك تمارس هذه الصلاحيات في حدود القاعدة العامة المقرره في المادة ٦٣ وهي أن الولايات العامة للسلطة التنفيذية متروكة لمجلس الوزراء وهو الأداة التنفيذية والإدارية العليا، وكذلك القاعدة التي تؤكد أن صلاحيات الرئيس محددة حصراً وما لم ينص عليه يقع في اختصاص الحكومة. ولكن الحكومة تخضع في الرقابة والتوجيه للبرلمان والقضاء والرئيس. ولما كان البرلمان هو صاحب الولاية العامة في الدستور الفلسطيني فهو الذي يملك دعم الحكومة، إذا قررت عدم تنفيذ تعليمات الرئيس أو توجيهاته، كما أن البرلمان هو الذي يقدر الاعتراض الرئاسي.

ونخلص من هذه الأحكام إلى أنه يجوز لرئيس السلطة أن يقيل الحكومة ولكن الحكومة تستطيع أن تلجأ إلى البرلمان لتحدي هذا القرار، مما يحدث صداما سياسياً حاداً بين الرئيس من ناحية، والحكومة والبرلمان من ناحية أخرى.

8

# هل يرتبط رفع حصار غزة بالحوار الوطني ؟

فى السادس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٨ انشغلت الدورة الطارئة لوزراء الخارجية العرب فى القاهرة ببحث الحصار على غزة والحوار الوطنى الفلسطينى وعملية السلام. وكنت أود أن ينوه الوزراء إلى ذكرى التضامن مع الشعب الفلسطينى بعد هذه الدورة بأيام ثلاثة فى ذكرى صدور قرار تقسيم فلسطين فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧، ولكن يبدو أن الحظر على ذلك منذ أعلنه شامير رئيس وزراء إسرائيل فى مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩٠ لا يزال قائماً ومحترماً. ويمكن أن نحدد العلاقة بين الحصار والحوار فى نظريتين:

**النظرية الأولى:** هى أن هناك علاقة وثيقة بين الحوار الوطنى أو الأزمة الوطنية فى فلسطين، وبين حصار غزة. فالصراع بين حماس وفتح المتعدد الأسباب والجوانب قد أدى إلى شق الصف الفلسطينى والشعب الفلسطينى، وتباعد الشقة السياسية عن المسافة الجغرافية بين الضفة والقطاع. ذلك أن هذا الصراع ورغبة إسرائيل فى تعميقه دفعها إلى جذب أبو مازن إلى جانبها وحرضت البيئة العربية والدولية ضد حماس خاصة بعد أن اعتبر أبو مازن أن حماس منظمة إرهابية، لأنه لم يعد هناك معنى فى نظره للمقاومة.

فى هذا السياق تعهدت إسرائيل مع أبي مازن على توحيد المصلحة وقوامها المعلن السعى معاً صوب عملية السلام وهى تعنى عند إسرائيل تماشى أبو مازن مع إسرائيل لاتحاد المصلحة فى التخلص من حماس حتى يخلو له طريق السيطرة الكاملة على مقدرات الأمور مع إسرائيل وفى الداخل الفلسطينى، وتضييع نتائج انتخابات يناير ٢٠٠٦ التى دفعت بحماس إلى السلطة. ورأى أبو مازن أن إغفال الدستور بتفسيرات مختلفة هى عادة عربية مألوفة، ولكن المصلحة العليا للشعب الفلسطينى وفق مفهومه تبرر كل التفسيرات. فإذا كان الشقاق الفلسطينى أثر من آثار الاختلاف حول الموقف من عملية السلام وإسرائيل والمقاومة، فإن أسباب الانشقاق لا تزال قائمة ويتم التركيز عليها، مما يعنى أن الانشقاق أثر للاختلاف ولكنه أصبح هدفاً أولياً لإسرائيل، فكلما جذبت أبو مازن إلى صفها، كلما ازداد الشقاق والشقة بين فتح وحماس.

يترتب على ذلك وفق هذه النظرية أن حصار غزة، وإن كان استراتيجية إسرائيلية بحجة الضغط على حماس ورداً على إطلاق الصواريخ، إلا أن انكشاف سطحية هذا الدفع أفسح الباب أمام التفسير الآخر الأشد قرباً من منطق الأمور وهو أن حصار غزة يتم بمباركة عباس لأنه كلما اشتد الحصار اقترب الناس فى غزة من نقطة الافتراق مع حماس مادامت الرسالة أنه مع حماس يعانى الناس من شظف العيش ويشرفون على الموت، لعل ذلك يدفع حماس إلى تسليم غزة لأبي مازن، وهو هدف يبدو مشروعاً فى نظر الجميع مادامت حماس قد صورت على أنها استولت على السلطة بالقوة وفصلت غزة عن بقية الأراضى تحدياً لسلطة أبو مازن. فإبادة سكان غزة يجد سنده فى أنه عمل ليس مقصوداً لذاته عند أبي مازن ولكنه مطلوب لآثاره السياسية التى تهم أبو مازن كما تهم إسرائيل مادام أبو مازن هو المتعاون معها وهو

الذى مكنها من التخلص من حماس وفكرة المقاومة أصلاً ليستقيم الأمر لتمدد المشروع الصهيونى مقابل تخليد أبو مازن فى السجل الذهبى للمشروع الصهيونى.

الدليل على صحة هذه النظرية أن أبا مازن هو الذى اضطر مصر إلى إغلاق معبر رفح، وهو الذى لا يمانع فى أن تغلق إسرائيل جميع المعابر وتمنع مقومات الحياة عن غزة. من الناحية الظاهرية هو صراع سياسى مع حماس، وتبرره دوافع أخلاقية وهى إنهاء الانقلاب، والتفاوض فى هدوء مع إسرائيل لعلها تكافئ أبو مازن على هذه الخدمة التاريخية. فالتلازم قائم بين تعثر الوفاق الفلسطينى وبين حصار غزة، لأن نجاح الوفاق سوف يؤدى إلى إنهاء الحصار.

أما النظرية الثانية فترى أن الحصار لاعلاقة له بالحوار الفلسطينى. فالحصار تمارسه إسرائيل، أما الحوار فتقوم به أطراف فلسطينية. ثم إن أبا مازن لا يمل من المطالبة بأن ترفع إسرائيل الحصار عن غزة ولكن ذلك على سبيل إبراء الذمة الإعلامية. وترى هذه النظرية أن أبا مازن لا يستطيع أن ينهى الحصار كما أنه لم يطلب فرضه، لأن الحصار جزء من المشروع الصهيونى لإبادة الشعب الفلسطينى، ولاعلاقة له بالصواريخ أو بمواقف حماس، لأن هذه المواقف فى الواقع تطابق ما يطالب به أبو مازن ماعدا فكرة المقاومة التى يرى أنها تضر بالقضية، ويجب وقفها لعدم فعاليتها، وليس لعدم مشروعيتها، كما يرى أبو مازن أن الحوار ملف مستقل عن الحصار، ولا رابط بينهما. ولذلك وضع الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية الحصار والحوار بندين مختلفين، وما كان له أن يجمع بينهما أو يدمجهما لأن الاجتماع يرى أن الفشل فى بدء الحوار يؤدى إلى استمرار الحصار من جانب آخر، وهو أن توحيد الصف الفلسطينى يعطى قوة للمطالبة برفع الحصار، كما أنه سيوفر شروط فتح معبر رفح على الأقل تلك الشروط التى أعلنتها مصر.

خلاصة القول: أن الحصار والحوار متلازمان، إما بشكل سلبى أو إيجابى، سواء كان الحصار أثر من آثار الانشقاق، أو كان التوافق مقدمة لدعم الموقف المطالب برفع الحصار أو كسره من طريق فتح معبر رفح.

ولكننا نعتقد أن المشكلة الكبرى هو أن التوافق بين فتح وحماس فى معظم المواقف أقل مما يمكن لإسرائيل أن تكرسه من أسباب الشقاق فيما تعبر عنه حماس دائماً بأن الفيتو الأمريكى الإسرائيلى هو سبب عدم الحوار حتى يظل الحصار قائماً وحتى تحقق إسرائيل هدفها فى إبادة الشعب الفلسطينى.

obeikan.com

9

# هل يكفي لانتصار حماس الإرادة وتمثيل الشعب؟

لو كانت حماس حزباً سياسياً فى بيئة غير فلسطين لكانت قد استحوذت على قلوب وعقول العامة والخاصة لأسباب عديدة:

أولها: أنها تقدم نفسها على أنها نموذج لمنظمة منطلقاتها دينية، ولكن أداءها سياسى معاصر، فجمعت بين الدنيا والآخرة، وبين مصاعب الحياة اليومية ومثاليات الأمل فى التصحيح.

وأما السبب الثانى: فإنها طرحت برنامجاً لمقاومة الفساد بكل تجلياته، أى أنها أعلنت الحرب على قبيلة كاملة، فى بيئة عربية غاصت فى الفساد إلى الأعناق، فأصبح شعار حماس نذيراً سيئاً لأقطاب الفساد فى العالم العربى.

والسبب الثالث: أن حماس تقدم طرحاً إسلامياً معتدلاً، لا يخجل من هويته الإسلامية، كما يفعل الكثيرون ممن ينتسبون ظلماً إلى الإسلام، ودوحته الوارفة، فى بيئة تصف كل ما هو إسلامى بكل أوصاف القبح والرذيلة.

أما السبب الرابع: فهو هذه المسحة الوطنية الأبية، التى تصر على التمسك بالحق، وتدعو كل أنصاره إلى معسكرها، ولكنها لا تعذر كل من يعانده. لاشك أن هذه الأسباب هى التى دفعت الشباب فى العالم العربى والإسلامى إلى تجديد الأمل فى الكثير مما يمكن تحقيقه، وأولها:

أن السلطة الغاشمة فى أى بلد مهما كان الفساد منتشراً فى ربوعها، فإن بيتها كبيت العنكبوت، وهو أوهن البيوت، لا يصمد على نسيم الحق، فما بالنا برياحه العاتية، وعواصفه المدمرة.

نعم إن حماس تدرك أنها تدافع عن حقوق، وتستخدم مصطلحات بدأت الأجيال تفقد معناها، وبدأ الشك فى تحقيقها يتسلل إلى النفوس أمام سطوة إسرائيل، وسيطرتها الطاغية على الولايات المتحدة، وعلى القرار السياسى العربى. تدرك حماس أيضاً أن تعبيرها عن إرادة الشعب الفلسطينى فى أن يسترد وطنه السليب هو خير زاد فى هذه المهمة التى نذرت نفسها لها رخيصاً فى سبيل تحقيقها، وسجلها حافل بتضحيات إنسانية. ولذلك عندما تفاضلت القوى أمام هذا الشعب اختار الأقرب إلى الصدق، ولكنه اختار أيضاً أن يحيط هذه الحركة بكل الإشفاق من هذه المهمة التى تبدو للبعض مستحيلة. وعندما أقترب فى كتاباتى من هذه النقطة، فإننى أخشى أن تفسر هذه الكتابات بأحد تفسيرين. إما أنها تحت ستار الإشفاق تدعو إلى الركون إلى الأمر الواقع بكل سوءاته، وهذا أبعد ما أقصد إليه، وإما أنها تبارك هؤلاء الفتية ثقة فى نصر الله مع المخاطرة بأن يحسب هذا على أنه نوع من السذاجة السياسية، التى لا تقدر خطورة الواقع، وتدرك أننا قد تجاوزنا زمن المعجزات.

إن ما تملكه حماس من هذه الأوراق لا يكفى، ومن الظلم أن تدع المنطقة العربية والإسلامية حماس فى مواجهة قبيلتها الفلسطينية، وأمام الوحش الإسرائيلى الكاسر، بذرائع متعددة، لست مستعداً حتى لمجرد تكرارها. فتلك لحظة فاصلة لبعث القضية الفلسطينية، وسوف يحكم التاريخ بشكل بالغ القسوة على كل الزعامات والدول والجماعات والأفراد الذين استكانوا إلى أن الصراع العربى الإسرائيلى قد أصبح صراعاً فلسطينياً إسرائيلياً، ثم تواضع لكى يصبح صراعاً بين

إسرائيل وحماس وحدها، وهذا أقصى ما يمكن أن نتصوره فى هذا الظرف. هذه القوى العربية والإسلامية التى تتذرع بالحكمة، إنما تتحلى بحكمة الجبناء، وقعود المهزومين الذين استراحوا إلى سقوطهم النفسى والأخلاقى، ويرددون بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان. وأما القبيلة الفلسطينية، فإن ظلمها لحماس قد عبر عنه شاعرنا أصدق تعبير عندما قال :

وظلم ذوى القربى أشد مرارة  على النفس من وقع الحسام المهنّدِ

فما المطلوب إذن فلسطينياً وعربياً وإسلامياً؟

لا أظن أننا نختلف على ما يجب عمله لمساندة مشروع حماس. فعلى المستوى الفلسطينى، يجب أن تدرك القيادات الفلسطينية من فتح وغيرها أن حماس تجدد المشروع التحررى، الذى بدأته حركة التحرير الوطنى الفلسطينى، ولا يضيرها أن تحمل حماس الراية، مادامت هذه الراية قد تعرضت للانكسار عبر نضال هذه القوى المقدر لعقود طويلة. وأما على المستوى العربى، فإن مساندة حماس مادياً وسياسياً ودبلوماسياً أصبح أمراً واجباً حتى تكفر الدول العربية عن مواقفها التى ألزمتها بها الولايات المتحدة، على الأقل منذ قمة بيروت العربية ٢٠٠٢ حتى الآن، حيث حظرت عليها واشنطن حتى مجرد أن تذكر فى قرارات القمة كلمة الانتفاضة، بعد أن حذرتها الولايات المتحدة بأن مساندة الحكومات العربية والمنظمات والشعوب فى المنطقة للانتفاضة هى مساندة للإرهاب، فالتزمت المواقف العربية معسكر أعداء الانتفاضة، بل ظهرت بعض القوى العربية متطوعة أو مأمورة بمظهر الواعظ والباحث عن السلام، فناصبت الانتفاضة العداء، وليس أقلها مشروع أبو مازن، الذى طالب بما أسماه عدم عسكرة الانتفاضة، وكأن الانتفاضة تقود جيشاً مسلحاً، وتستخدم الصواريخ والطائرات والدبابات، وأدنى هذا التيار

التزام الإعلام العربى ولغة السياسة العربية بمصطلح غامض، خلط بين الأوراق، وساوى بين الضحية والجلاد، وهو حث المنظمات الفلسطينية على وقف العنف، وهو يعلم أن «العنف والعنف المضاد» مصطلحات إسرائيلية وأمريكية، يحلو للكثير من أبناء هذه المنطقة أن يرددوها بأمانة تامة، تماماً مثل مصطلح «الحرب على العراق»، أو «حرب الخليج» الأولى والثانية والثالثة وغيرها، وهو ما يدخل فى دائرة الاختراق السياسى والإعلامى الأمريكى للخطاب العربى، وهو اختراق مقصود أحياناً من الجانب العربى، ومدفوع أحياناً أخرى بالرغبة فى تكرار المصطلحات الدولية وعدم الخروج عليها.

ومن ناحية ثالثة: فإن المطلوب على المستوى الإسلامى، هو الالتحام بالساحة العربية فى المجالات السياسية والدبلوماسية والإعلامية، وتشكيل الرأى العام العربى والإسلامى الذى يؤثر بعد ذلك على الرأى العام الدولى، رغم أن بعض النظم العربية قد تخشى أن تتحول ضغوط الرأى العام إليها، حتى تتخذ مواقف واضحة فى هذا المشروع.

ومن نافلة القول، أن محاولة حماس الخروج إلى العالم الأرحب يحتاج هو الآخر إلى مساندة عربية وإسلامية. وكنت أتمنى أن ينتظر السفراء العرب والمسلمون وفد حماس فى أنقرة وموسكو، إظهاراً للمساندة العربية لهذا الخط مع إدراكه لتخوف العواصم العربية والإسلامية من التصميم الأمريكى على دعم الخط الإسرائيلى فى خنق حماس وحصارها. ولذلك فإن حصيلة الزيارتين لموسكو وأنقرة قد تواضعت بسبب التخلى العربى والإسلامى، حيث حاولت تركيا ألا تتمادى فى إغضاب إسرائيل بلا مقابل عربى أو إسلامى، كما تجنب رئيس وزراء تركيا مقابلة الوفد. وكذلك الحال فى موسكو، حيث كانت التصريحات الروسية عندما ظهرت المبادرة

بدعوة حماس مختلفة تماماً عن تلك التى ظهرت أثناء الزيارة. ذلك أنه خلال الأيام القليلة الفاصلة بين دعوة موسكو لحماس وبين تنفيذ هذه الدعوة صعدت إسرائيل والولايات المتحدة ضغوطهما على روسيا حتى تبنت روسيا هى الأخرى نفس الشروط الإسرائيلية والأمريكية، وكأن حماس كانت بحاجة إلى أن تذهب خصيصاً إلى موسكو لكى تستمع إليها باللغة الروسية. صحيح أن روسيا تريد أن يكون لها مكان فى المنطقة العربية والإسلامية، وتعلم أن مساندتها لحماس على الخروج من عزلتها النفسية تضاف إلى المواقف السوفيتية السابقة فى مساندة القضية الفلسطينية، ولكن موسكو تدرك أيضاً أن الحكومات العربية والإسلامية ليست ممتنة بدعوة موسكو لحماس. ولذلك فإن أثر هذه الدعوة على هذه الحكومات يبدو عند موسكو ووفق حساباتها أمراً متواضعاً. ولما كانت العلاقات الدولية مؤسسة على المصالح، كما أن روسيا ليست هى الاتحاد السوفيتى أو عالم القطبية الثنائية الذى عاش فيه، فإن موسكو قدرت أن خسائر إغضابها لإسرائيل التى تساعدها فى قمع ثورة مسلمى الشيشان، وإغضابها لواشنطن بالتبعية ، التى تستطيع أن تؤثر عليها فى مواقع متعددة لن يعوضها أحد فى العالم العربى والإسلامى.

تلك هى صفحة الحساب البسيطة التى تتطلب زيادة رصيد وأوراق حماس، حتى يشعر العالم الخارجى أن مجاملة حماس تجد لها صدى فى العالم العربى، فلا يمكن أن تجامل الدول الأجنبية حماس لمجرد أنها تشعر بأن الحق الفلسطينى يستحق المساندة.

10

## ماذا بقي من أسباب الشقاق بين فتح وحماس ؟

كان الخلاف الجوهري بين فتح وحماس في البداية هو أن فتح ظنت أنها هي التي جلبت السلطة الوطنية وأن كرسي السلطة في أرض محتلة وتحت رماح الاحتلال صار إرثاً لفتح، وبذلك استكثرت فتح على حماس أنها نزلت إلى العمل السياسي وتركت مواقع المقاومة، وكان يجب عليها في نظر فتح أن تظل في المقاومة، بينما فتح تتفق مع إسرائيل على ضرب المقاومة على أساس أن المفاوضات في نظر فتح هي الطريق الوحيد والأسلوب الودي للاتفاق على تسوية، ونسيت فتح تماماً الفارق بين أبو عمار الذي حاول الموازنة والإبقاء على المفاوضة والاستعانة ضمنياً بالمقاومة لتعزيز موقفه كما كانت تفعل كافة حركات التحرر الوطني، أي أن السلطة السياسية داخل المقاومة أو داخل الدولة المحتلة كما حدث في فيتنام هي التي تستثمر المقاومة حتى ترغم المحتل على الرحيل، أما أبومازن فهو ليس بديلاً لعرفات ولكنه منهج شخص آخر تماماً اعتبر المقاومة وليس إسرائيل هي الخطر عليه كما تفعل النظم العربية عندما تعتبر المعارضة الوطنية المهدد لعرشها وليس الخطر الخارجي الذي يواجه الشعب كله ويقع خطره على الجميع، حتى لو جلبته أخطاء النظام وخطاياه وعبثه في إدارة البلاد. فأصبح أبومازن

نصير التفاوض بلا أوراق، بل إن ورقته التي رشحته لقبول إسرائيل به شريكاً هو موقفه المناهض للمقاومة، أي أنه دخل مكان عرفات بمنظور الصراع على السلطة، وكأن إزاحة عرفات سواء بقتله أو بغيره وتوليه السلطة التي زاحمه فيها في حياته بابتداع منصب رئيس الوزراء والانقلاب الفعلي عليه وطرح نفسه بشدة كبديل له، وكأنه استكثر أن يخلعه ويظل حياً مما يربك الساحة الفلسطينية، فكانت تصفية عرفات حلاً له ولإسرائيل.

**ثم افترق الجناحان: أبومازن** وقد وضع كل ثقله خلف تسوية سياسية مع إسرائيل مهما كان شكلها مما دفعه إلى التعاون مع إسرائيل صراحة أو ضمناً في مناهضة حماس التي رأت في سعي أبومازن إلى تصفية المقاومة بما يقضي على خصم شعبي عنيد ويتقرب من إسرائيل خطراً محققاً على وجودها وعلى مستقبل القضية.

وهكذا ظهر الخلاف ثم الصراع بين منهجين وطريقين لا يمكن الجمع بينهما ولابد من سيادة أحدهما واقتلاع الآخر، وتستر الفريقان بعناوين، حماس عنوانها المقاومة واسترداد الحقوق الفلسطينية ونبذ «المفاوضات العبثية» ووقف التنسيق الأمني مع إسرائيل تحت إشراف الجنرال دايتون لتصفية المقاومة واعتبار المقاومة هي الأولوية المطلقة إلى أن تنضج ظروف التفاوض بورقة المقاومة وليس بحرقها، يقابل ذلك أبومازن الذي تستر بورقة السلام والشرعية الدولية الجديدة التي لم تعد تعرف سوى التسليم بضياع الحقوق الفلسطينية وتصفية المقاومة رغم أن نفس الشرعية في طبقاتها المبكرة كانت تحمي جزءاً من هذه الحقوق، وهي نفس الشرعية التي قسمت فلسطين وهي التي أدانت صد العرب عسكرياً للعصابات الصهيونية ثم انبرت هذه الشرعية للدفاع عما خصصته للفلسطينيين خارج دائرة المشروع

الصهيوني. فكانت المقاومة هي كلمة السر لمساندة حماس، أما عبارات السلام والشرعية الدولية فهي الغسق الذي ساند أبومازن حتى يقضي على غريمه في الحكم والسلطة، مما أظهر بشكل فاقع جانب الصراع على السلطة، ومنه انطلقت الإدانات لطرف من جانب الآخر، واصطف الجميع وراء أي من الطرفين، فالشعوب ساندت حماس خاصة في وجه المحرقة الإسرائيلية في غزة بينما ساندت الحكومات العربية والأوروبية طبعاً الشرعية الدستورية والدولية في أبي مازن ضد حماس، كما ساندت إسرائيل ضد الإرهاب أي المقاومة الفلسطينية.

في هذا المناخ استحال جمع الطرفين على مذهب ثالث، فكانت طروحات مصر للحوار أميل إلى مذهب أبي مازن فرفضته حماس، ثم استقام الطرح نسبياً مع عدم التفريط في إمامة أبو مازن وإن سمح ببعض الهوامش في الاجتهاد، فتراوحت حماس بين الرفض الذي يغضب مصر ويظهرها بمظهر المتعنت، وبين القبول بربع قلب فيظل التوجس والتحفز، وهي تدرك جيداً أنه فخ لها بعد أن أصبح وجودها نفسه هو المستهدف، ولكنها تحرجت من الحديث عنه أو طلب ضمانات، لأنها تدرك أن أحداً لا يستطيع أن يحك جلدها مثل ظفرها كما يقول المثل العربي الشهير.

إلى هذا الحد استحكم الخلاف والصراع وتبادلت فتح وحماس الاتهامات، والقضية تتسرب وإسرائيل تتمدد والشعب الفلسطيني يعاني، وعملية السلام ستار ممتاز للتغطية والتخدير والعالم كله يصرف النظر عن القضية إلى أن يتفق أبناؤها والعالم لن يكون ملكياً أكثر من الملك، والدبلوماسية الإسرائيلية والأمريكية تقنع العالم بأن أكبر عقبة في طريق السلام الحقيقي هي هذه «المقاومة العبثية» التي تتحالف مع أعداء الأمة من أجل أهداف أنانية، رغم أن القضية تصفي قبل ظهور حماس، ومع وجودها ومع تجميدها ووضعها في حالة دفاعية، واللحظة الوحيدة

التي لاح فيها الأمل لاحت يوم أن انتعشت العمليات الاستشهادية ضد عدو غاصب لا يفهم لغة القانون حتى لو صنع خصيصاً لمصلحته لأنه ولد خارج رحم أي قانون وتوحش في ظل قانون القوة.

وفجأة ظهر المنقذ نتانياهو الذي صارحنا بأن المشروع الصهيوني يستهدف كل فلسطين، فإن أراد الفلسطينيون الجلوس معه على هذا الأساس فهو جاهز، أما الحديث عن الإجرام الإسرائيلي في غزة والاحتلال القاسي وطرد الفلسطينيين ودولة فلسطينية حقيقية فهذه كلها مصطلحات إعلان الحرب والعداء لإسرائيل وتبعد الفلسطينيين عن «طريق السلام» فلم يعد هناك ورقة التوت التي يتخفي بها أبومازن ويستر نفسه لنفسه بها فبدأ التخبط بعد أن جفف نتانياهو البركة وأظهر أنها لم تكن تحوي أسماكاً كما ظن أبومازن ظن الخير في أريحية إسرائيل وأدبه معها وطاعته لها وفي شباب أوباما ورشاقته.

والآن إسرائيل تريد كل فلسطين ولم تترك إسرائيل لأبي مازن ما يتوارى به عن شعبه الضحية، كما أن حماس محصورة في غزة تحت الحصار وإغلاق المعابر ووسط خرائب المحرقة والعدوان الصهيوني المستمر والخيل الإسرائيلية لضربها أو احتوائها، فلم تعد هناك مقاومة للاحتلال ووقف المشروع الصهيوني، وإن بقيت مقاومة للعدوان على غزة واجتياحها. في ظل هذا الوضع لم تعد هناك سلطة يتصارعون عليها، ولم يعد هناك ما يتفاوضون عليه، كما لم يعد لديهم ما يدفع المقاومة على أن تمتد ضد العدو إلى كل فلسطين، بل ظهر دحلان لكي يتزعم انتفاضة ثالثة.

فلماذا لا يجتمع الجميع الآن وقد انفض السامر، فمن قدر على شيء بقي في الساحة، ومن أفلس فليرحل، ولماذا العداء والجدل وقد ظهر للجميع أنه مستهدف

ولم يعد لوجوده مبرر، وأقول لهم كما قال أحمد شوقي لحزب الوفد والمنشقين عليه في حزب الأحرار الدستوريين وكلهم تحت الاحتلال البريطاني وصراعهم على كراسي الحكم الذي يأتمر بأمر المندوب السامي، وهو بالطبع لا يقارن بوضع فلسطين السليبة:

إلام الخلف بينكم إلام وهذه الضجة الكبرى علام؟

إن هذا ظرف مثالي لسقوط الخلاف والاختلاف، واحتضان قضية الشعب الفلسطيني الواحدة وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

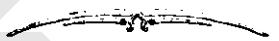



obeikan.com